مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 1186-1206
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

تقييم درجة تكامل البلدان الأفريقية بدلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII

Evaluation of the African's nations Integration according to the Africa Regional Integration Index ARII

ط.د خليفة جوهر الدين جهاد [1] * ، د حجاج عبد الحكيم [2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر) ، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ،

khelifa.jawhareddine@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر) ، hadjadj.abdelhakim@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/31 **تاريخ القبول:** 2022/07/02 **تاريخ النشر:** 2022/09/01

مستخلص:

في عالم تسود فيه هيمنة المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية على المشهد الاقتصادي العالمي، تكثفت مجهودات البلدان الأفريقية المبذولة منذ ستينيات القرن الماضي في سبيل تحقيق نهضة اقتصادية فعلية من شأنها مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة، تم تأكيد هذه الرؤية الأفريقية عبر عدة محطات وعدة مبادرات قارية وإقليمية آخرها أجندة أفريقيا التنموية لعام 2063 والتي تم الإصرار من خلالها على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الشعوب الأفريقية، في هذا الاطار تم استحداث دلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII الهادفة الى توفير منظور متعدد الأبعاد عن درجة تكامل البلدان الأفريقية وتقارب سياساتها بشتى المجالات. يهتم هذا البحث بشرح هذه الأداة وتحليل نتائجها المحققة في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الإقليمية؛ الوحدة الأفريقية؛ دلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا.

Abstract :

In a world in which international organizations and regional blocks dominate the world economy, African countries have stepped up their efforts since the 1960s to combine efforts and achieve an economic renaissance able to respond to today's economic challenges. This vision has been affirmed through several continental and regional initiatives, the latest one was Africa's Development Agenda 2063 in which states are committed to the economic integration of Africa. In this regard, the Africa Regional integration index ARII has been developed jointly by AU, UNECA and AfDB in order to provide a multi-dimensional perspective of the degree of integration and convergence between African's nations policies in different fields, This research aims to explain this tool and analyze its results.

Keywords: Regional Integration; African Unity; Africa Regional Integration Index ARII.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

أصبح السعي نحو التكتل الاقتصادي سمة تطبع المشهد الاقتصادي المعاصر بعد انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية عبر مختلف أقطاب العالم، بحيث سعت معظم بلدان العالم في إطار اتفاقيات مستهدِفة لمستويات متفاوتة من التكامل الاقتصادي بينها الى تحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية لم يكن بوسعها تحقيقها انفراديا، ما فسح المجال أمام تقسيم العمل الدولي لإثبات فعاليته على مختلف الأصعدة عبر مختلف أقطاب العالم.

في هذا الصدد برزت مجهودات البلدان الأفريقية منذ ستينيات القرن الماضي المبذولة في سبيل توحيد الجهود وتحقيق نهضة اقتصادية فعلية عبر عدة محطات كانت أولها مبادرة قضتها 32 دولة أفريقية مستقلة حديثا بتأسيس منظمة جامعة لها سميت "**بمنظمة الوحدة الأفريقية**" بتاريخ 25 ماي 1963، وفي عالم متغير فرض تحدياته على القارة قرر القادة الأفارقة تحويل المنظمة الى اتحاد عقدوا من خلاله مجموعة من القمم الهادفة الى وضع الأسس الرئيسية له انطلاقا من إعلان "سرت" (بليبيا) عام 1999، مرورا بكل من قمة "لومي" (توغو) عام 2000 وقمة "لوساكا" (زامبيا) عام 2001 ووصولا الى اعلان تأسيس الاتحاد الأفريقي رسميا عام 2002 بقمة "بديربان" (جنوب أفريقيا). منذ ذلك الحين ضلت تبحث الدول الـ 55 للاتحاد عن تكاملها وتعاونها في استثمار ثرواتها وعينُها مثبتة على هدف واضح وصريح: تحقيق مجموعة اقتصادية إقليمية متكاملة ذات وزن تجاري عالمي قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة التي فرضها المناخ الاقتصادي العالمي الجديد والذي تهيمن عليه مجموعة التكتلات الإقليمية القائمة عبر أقطار العالم لاسيما الغربية منها.

تطلب هذا الحلم الأفريقي وضع مخططات تكاملية ملبية لتطلعات مستقبل القارة الأكثر ترابطا وتكاملا وبدأت الجماعات الاقتصادية الإقليمية تتشكل كنتيجة ملموسة على التقدم المحرز في مجال التكامل. الا أن نتائج حجم التجارة البينية التي سُجلت بين البلدان الأفريقية منذ ذلك الحين لم تكن مرضية الى حد ما اذ أنها لم تتجاوز معدل الـ 15% كنسبة من اجمالي التجارة القارية ككل وفقا لبيانات الأونكتاد للفترة 2015-2017 مقارنة بكل من 47% كنسبة من نفس المعيار بالولايات المتحدة الأمريكية، 61% بالقارة الآسيوية و67% بالاتحاد الأوروبي بنفس الفترة (الأونكتاد، 2019)، الأمر الذي دعا الى البحث في منظور أوسع من منظور التجارة التقليدي لفهم ميكانزيم تحقيق تكامل إقليمي ناجح؛ أين اتضح أن معايير درجة حرية تنقل السكان بين بلدان إقليم معين أو درجة تمكنهم بالقيام بتحويل أموالهم من منطقة الى أخرى لا تَقل أهمية عن تنوع المنتجات المعروضة بالأسواق التجارية.

انطلاقا من هذا المنظور تم تطوير دلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII بتعاون بين الاتحاد الأفريقي، بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي تعرض رؤية متعددة الأبعاد عابرة للحدود عن درجة تكامل البلدان والأقاليم الأفريقية فيما بينها إضافة الى تمكينها مجموع بلدان الاتحاد الأفريقي من المعلومات القائمة على الأدلة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتدابير التنفيذ الهادفة الى تحقيق مساعيهم التكاملية السامية.

إشكالية الدراسة: ما مدى قدرة البلدان الأفريقية على الوفاء بمختلف التزاماتها التكاملية اتجاه بعضها البعض وما أبعاد ضعف وحدتها؟

فرضية الدراسة: تختلف القدرات التكاملية للبلدان الأفريقية من بعد تكاملي الى آخر وتكمن نقطة ضعف وحدتها الرئيسية في ضعف قدراتها الإنتاجية.

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بكافة محاور الدراسة.

هيكل الدراسة: تمت هيكلة الدراسة على أساس محورين رئيسيين؛

أولا: وصف الواقع التكاملي لبلدان القارة الأفريقية.

ثانيا: تحليل نتائج دلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII

1- الواقع التكاملي لبلدان القارة الأفريقية

1-1 نبذة عن التكتلات الإقليمية

شهد العالم منذ خمسينات القرن الماضي صعود ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي اعتبرت حتى وقت قريب الملاذ الأنجع لأغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة المنفردة والحل الأمثل لتحقيق تنميتها، الى أن أضحى السعي نحو التكتلات الإقليمية سمة تطبع المشهد الاقتصادي المعاصر وانتشرت عبر مختلف بقاع العالم رابطة لمعظم بلدانه في إطار اتفاقيات مستهدفة لمستويات متفاوتة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها.

فقد عرف العالم الاقتصادي Bela Balassa التكامل الاقتصادي في كتابه المنشور عام 1961 تحت عنوان The Theory of Economic Integration على أنه تنسيق وتوحيد السياسيات الاقتصادية بين بلدين أو أكثر من خلال الغاء كلي أو جزئي للقيود الجمركية والكمية المفروضة على التجارة القائمة بينها قبل اندماج فضاءات تلك الدول الاقتصادية بشكل جزئي أو تام؛ انطلاقا من تشكيل منطقة تجارة حرة ووصولا الى الاندماج الكلي لاقتصاديات تلك الدول.

أي أن عملية التكامل الاقتصادي عملية هادفة إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر وادماج الفضاءات الاقتصادية لكل منها من أسواق السلع والخدمات، أسواق العمل وأسواق النقد داخل فضاء اقتصادي موحد عبر مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية

لتصبح امتدادات لبعضها بعضا بشكل يسمح ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال، كما تقضي العملية بإلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء الاقتصادي بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي عبر توحيد السياسات الاقتصادية المطبقة على شتى مستويات التجارة والمنافسة والنقد وأسواق المال الأعمال والقطاعات المصرفية والضريبية القائمة بالإقليم المعني.

يحقق التكامل الاقتصادي بمختلف درجاته مجموعة من المكاسب لفائدة البلدان المنتمية اليه؛ أهمها تمكين مختلف العملاء الاقتصاديين من الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها تسوع حيز الأسواق المتاحة إقليميا، إضافة الى فتح مجال المنافسة أمام المؤسسات المحلية والأجنبية ما يتيح لها فرصة تطوير قدراتها التنافسية من جهة والاستفادة من حرية تنقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال اليها بحرية أكبر محققة بذلك مزايا اقتصادية لم تكن متاحة أماما سابقا.

تأخذ التكتلات الاقتصادية حسب درجة تطورها العديد من الأشكال: مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة أو اتحادات اقتصادية ونقدية (العياشي، 2014)، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (NAFTA)، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية (MERCOSUR).

2-1 تكامل القارة الأفريقية

على الصعيد الأفريقي تحتوي القارة ثماني تكتلات إقليمية متمثلة في كل من اتحاد المغرب العربي (UMA)، تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، مجموعة شرق أفريقيا (EAC)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC)، والتي سعى من خلالها الاتحاد الأفريقي تدريجيا منذ مطلع الستينات الى المضي قدما في تحقيق الوحدة الأفريقية الهادفة الى تحقيق الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي الأفريقي، وبغية تأكيد هذا العزم على دعم المسار التكاملي لأفريقيا الهادف الى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام؛ وقع زعماء الدول الأفريقية على الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين لإنشاء منظمة التجارة والوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي لاحقا) خلال احتفاليات اليوبيل الذهبي شهر ماي من عام 2013، وتميز الإعلان بالتأكيد على صرامة البلدان الأعضاء في تحقيق الرؤية الأفريقية التي تعكس

"**افريقيا متكاملة ومزدهرة يسودها السلام ويمسك مواطنوها بزمام قيادتها نحو تحولها الى قوة ديناميكية عالمية**" اعتمادا على خطة طريق تحت عنوان "**أجندة 2063**" المسطرة خصيصا لتحقيق تلك الغاية على امتداد 50 عاما (2013-2063) وتحت شعار "**أفريقيا التي نريدها**". (Union, African, s.d.)

من أهم المشاريع الرائدة بأجندة 2063 نذكر ما يلي:

1- انشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

2- الاندماج بسلاسل القيم العالمية عبر صياغة استراتيجية سلعية حديثة ومتناسقة إقليميا.

3- انشاء شبكة متكاملة قارية للسكك الحديدية الرابطة لعواصم القارة بقطارات فائقة السرعة.

4- انشاء جامعة افتراضية أفريقية.

5- استحداث منتدى سنوي أفريقي خاص بأهداف الأجندة.

بغرض البحث في مدى قدرة البلدان الأفريقية على الوفاء بمختلف التزاماتها التكاملية ومدى قدرة هذه الأخيرة الاعتماد على بعضها البعض في تحقيق مجمل المشاريع الرائدة والرؤى التنموية السالفة الذكر، ارتأت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع كل من بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية الأفريقية استحداث معيار حسابي يُمَكِن متخذي القرارات من تكوين صورة واضحة عن مدى اقتراب الدول الأفريقية من تحقيق الأهداف التكاملية المسطرة فيما بينها، الى جانب تحديد المزايا النسبية لكل بلد أو تكتل اقليمي أفريقي على حدى؛ ما يتيح توفير المعلومات الضرورية للتنسيق الأنسب بين هذه الأخيرة تحت راية الوحدة الأفريقية، يعرف هذا المعيار الحسابي بدلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا "ARII".

2- دلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII (Africa Regional Integration Index)

دلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا مؤشر مركب يقيس مدى وفاء البلدان الأفريقية بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مبادرات التكامل الأفريقية المختلفة، وهو منشور مشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) وبنك التنمية الأفريقي (ADB) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التي تمثل احدى اللجان الإقليمية الخمسة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة (United Nations Econmic Comission For Africa, s.d.). يقيس المؤشر درجة التكامل الإقليمي ومدى اندماج البلدان الأعضاء بمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي اعتمادا على خمسة (5) أبعاد جامعة لستة عشر (16) مؤشر ثانوي؛ أين يُقارَنُ كل بلد مع بقية البلدان بالمجموعة الإقليمية المنتمي اليها ثم مع

مجموع البلدان الأفريقية وكذا يتم تقييم مدى تكامل المجموعات الإقليمية في حد ذاتها فيما بينها. بهذه الطريقة يكشف تقرير ARII عن الدول الأفضل أداء والدول الأسوأ أداء بمجال التكامل الإقليمي وهو ما يسمح بتسليط الضوء على عوامل نجاح البلدان ذات المزايا النسبية كأول خطوة نحو إعادة توزيعا وتكييفها بشكل أفضل، وبالمثل فإن تحديد نقاط ضعف البلدان التي تراجع أداءها يمكن من الكشف عن أسباب فشلها إقليميا ويعطي فكرة عن العناصر التي قد يؤدي الاستثمار فيها الى نتائج أفضل (UNECA, 2019, p. 09) .

1-2 أهمية مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII

ما لا شك فيك أن التكامل الاقتصادي يساهم بشكل فعال عبر توسيع حجم المبادلات التجارية وتحريض التعاون المتبادل بين الأعضاء المتعاقدة وتقليل حجم المخاطر الاقتصادية التي قد تواجها تلك الدول إضافة الى فتح أبواب التعاون بشتى المجالات الاجتماعية والثقافية والتنموية والتكنولوجية الى أبعد الحدود ودفع عجلة النمو بالبلدان الأقل نموا من خلال حث هذه الأخيرة على تحسين قدراتها الإنتاجية وتطوير البنى التحتية الضرورية لذلك الغرض. من جهة أخرى أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" عبر تقرير لها عام 2019 الى انخفاض نسبة إنتاجية العمالة الأفريقية مقارنة بنضيرتها الآسيوية من 67% عام 2000 الى 50% عام 2018 مع الإشارة الى كون ما يقارب 91% من تلك القوى العاملة الغير زراعية منطوية تحت خانة القطاع غير الرسمي (Commission de l'Union Africaine/OCDE, 2019, p. 60)، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة تكاتف جهود البلدان الأفريقية بشكل يضمن ارتقائها من قارة مستهلكة الى قارة منتجة بالدرجة الأولى.

الشكل رقم (1): مقارنة بين معدلات إنتاجية القارة الأفريقية والقارتين الآسيوية والأمريكية على امتداد الفترة 2000-2018

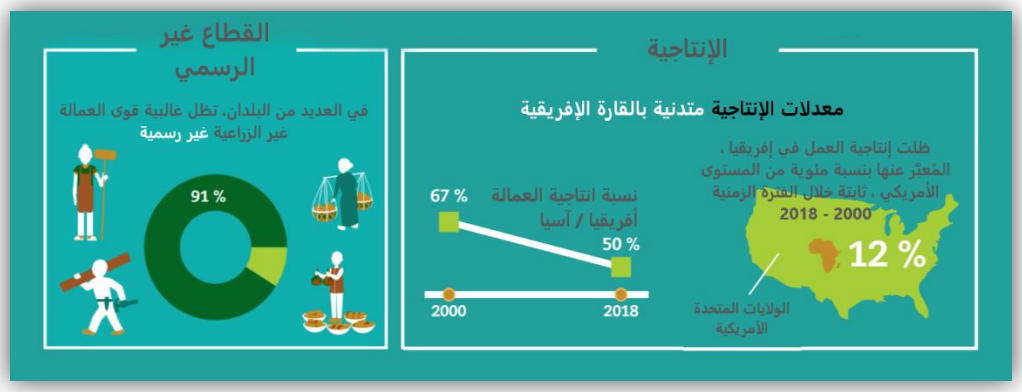

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2019 (Commission de l'Union Africaine/OCDE, 2019)

قد يقدم التكامل الاقتصادي أفاقا هائلة لتحقيق غاية التحول الإنتاجي بالقارة الأفريقية في ظل توفر المعلومات الجيدة الموضِحَة لإمكانيات البلدان الأفريقية التكاملية وعن امكانياتها الإنتاجية والتحويلية الضرورية للانخراط بسلاسل القيم الإنتاجية؛ هنا يتضح الدور الفعال لدلالة ARII عبر سد تلك الفجوة المعرفية وتوفير كافة تلك البيانات والمعلومات الضرورية لإنجاح المشروع إضافة الى كونه أداة رقابية مهمة بأيدي صانعي السياسات بالقارة والتي تمكنهم من فهم كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة إقليميا بشكل يضمن الاستفادة الى أقصى الحدود من المزايا النسبية الانفرادية لكل دولة أفريقية واستغلالها لتحقيق مزايا تنافسية جديدة على مستوى سلاسل القيم الإنتاجية الإقليمية والقارية.

2-2 أبعاد ومؤشرات دلالة ARII لقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

بغرض قياس درجة تكامل واندماج الدول الأفريقية بالمحيطات الاقليمية المنتمية اليها أو ببقية الدول المجاورة لها أو لقياس مدى اندماجها بالقارة الأفريقية ككل تستخدم دلالة ARII ستة عشر (16) مؤشرا مجمعة في خمسة (5) أبعاد رئيسية متمثلة في كل من: بعد التكامل التجاري، بعد تكامل المؤشرات الاقتصادية الكلية، بعد تكامل البنى التحتية، بعد حرية تنقل الأفراد وبعد التكامل الإنتاجي، كلها مرجحة حسابيا بطريقة تعكس مستوى التكامل الإقليمي بأقرب شكل الى الواقع والتبليغ الفعلي للمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق التكامل القاري (AU/AFDB/UNECA, 2019, p. 07).

يُعتمد في تجميع البيانات والمعلومات المستخدمة في احتساب أبعاد الدلالة على مصادر البيانات المحلية والإقليمية من مؤسسات حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي وكذا من مختلف مكاتب الاتحاد الأفريقي ورابطة الخطوط الجوية الأفريقية والبنك الدولي وغيرها من المصادر الإقليمية والدولية الرسمية الأخرى (UNECA, s.d.).

1-2-2 بعد التكامل التجاري TRADE INTEGRATION

لطالما أُعتُبِرت القدرة على نقل المنتجات الأفريقية بحرية أكبر عبر القارة بعدا ذو أهمية كبيرة للتكامل الإقليمي، فكلما كانت التدفقات التجارية أسرع وأكثر اقتصادا ازداد حجم استفادة العملاء الاقتصاديون بالمنطقة المعنية، كما أن المبادلات التجارية تؤثر بشكل مباشر على دخول ومستويات عيش المجتمعات المعنية وعلى وتيرة التنمية بشكل عام، في اطار ذلك تضاعفت مجهودات العديد من البلدان الأفريقية لإزالة الحواجز الجمركية المعرقلة لحركة المنتجات

الأفريقية داخل أراضيها خلال السنوات الأخيرة، الا أن تلك التعريفات لا تمثل الا جانبا واحدا من مجمل العراقيل المتعددة؛ التدابير الغير جمركية وتدابير الصحة والصحة النباتية والحيوانية والاختلافات في قواعد البلد المنشأ من إقليم الى آخر من شأنها عرقلة مسار نمو التجارة البينية القارية والإقليمية على حد سواء.

تستخدم دلالة ARII أربعة مؤشرات لحساب حجم التجارة البينية القائمة بين دولة أو إقليم معين مع بقية الدول والمناطق المجاورة (AU/AFDB/UNECA, 2019, p. 09) :

أ- حصة الصادرات البينية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس المؤشر حصة قيمة الصادرات البينية للسلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ب- حصة الواردات البينية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس المؤشر حجم قيمة الواردات البينية من السلع داخل المنطقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ج- حصة التجارة البينية الاجمالية: والتي تمثل مجموع الصادرات والواردات من اجمالي التجارة البينية القائمة بالحيز محل الدراسة.

د- متوسط التعريفات الجمركية على الواردات البينية: الغرض من هذا المؤشر هو تحديد مدى تأثير السياسات والقرارات المنتهجة من طرف بلدان الحيز محل الدراسة على تحسين أو عرقلة الحركة التجارية بنفس الحيز، بحيث أنها تقيس "المعدلات القِيَمِيَة" (Ad-valorem) [1] لنسب التعريفات الجمركية الدنيا التي يطبقها بلد ما على وارداته القادمة اليه من البلدان المجاورة.

هـ- مؤشر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCFTA: يكشف المؤشر على ما إذا تمت عملتي التوقيع والمصادقة من طرف البلد المعني على اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على النحو التالي: يشير الرقم 1 على أن الاتفاقية تم توقيعها من طرف البلد المعني، الرقم 2 الى أن الاتفاقية تمت المصادقة عليها من طرف البلد المعني والرقم 0 الى أنه لم يتم التوقيع ولا المصادقة، تجدر الإشارة الى أن قياس هذا المؤشر يخص البلدان فقط ولا يشمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

استنادا الى المؤشرات الخمس؛ كلما زاد حجم تداول سلع بلد ما مع الدول المجاورة له اعتبر بلدا أكثر قابلية للاندماج وأكثر قابلية للوفاء بالتزاماته التكاملية المبرمة ضمن الاتفاقيات

[1] يعبر مصطلح Ad-valorem على تعبير لاتيني الأصل والذي يمكن ترجمته لغويا بمصطلح "حسب القيمة" أي "Accprding to value" باللغة الإنجليزية، يستخدم المصطلح في سياق تسعير الضرائب والنقل وبشكل عام الضرائب المستحقة الدفع من قيمة السلعة الأساسية كما هو حال الضريبة على القيمة المضافة.

الإقليمية أو القارية المنخرط بها، كما أن تشجيع التجارة البينية من شانه تجاوز روابط التبادل السلعي البسيط الى حد تقوية الروابط الاجتماعية والسياسية وتعزيز الاستقرار بالمنطقة ككل.

نتائج القارة الأفريقية لبعد التكامل التجاري بدلالة ARII 2019:

الأداء العام:

بنتيجة متوسطة قدرها 0.383 يسجل التكامل التجاري احدى أضعف نقاط تكامل الوحدة الأفريقية، ما يعكس حقيقة حجم القيود الجمركية والغير جمركية المعيقة لحركة صادرات وواردات البلدان الأفريقية بصفة عامة، وهو ما تسعى البلدان الأفريقية الى تخطيه بتأسيسها لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية التي تتطلع من خلالها الى رفع معدلات المبادلات البينية والازالة التدريجية لكافة القيود على السلع الأفريقية عبر كافة أقطاب القارة، ما سيشجع زيادة القدرات الإنتاجية واللوجستية الإقليمية كنتيجة حتمية لتوسع الأسواق السلعية والخدمية الأفريقية وارتفاع الطلب والاعتماد المتبادل على سلعها، بدوره سيؤدي ذلك الى تحقيق نتائج معتبرة بباقي أبعاد التكامل الإقليمي الأفريقي موازاتا مع نمو معدلات البعد التجاري.

البلدان الأفضل أداءًا:

تسجل مملكة إسواتيني أفضل نتائج القارة لبعد التكامل التجاري لدلالة ARII بنتيجة 0.730، تليها ناميبيا بنتيجة 0.715 وكل من ليسوتو، جمهورية جنوب أفريقيا وزيمبابوي بنتائج حسنة مقدرة بـ 0.655، 0.627 و0.550 على الترتيب بفضل ارتفاع حجم مبادلاتهم التجارية البينية واعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض سلعيا.

ما يميز هذه النتائج أنها تعكس حقيقة قوة أثر التكتلات الإقليمية على تحرير تجارة البلدان القائمة عليها ورفع معدلات المبادلات السلعية القائمة بينها؛ كون أربعة من أصل الخمس دول المحتلة لصدارة الترتيب بالبعد التجاري لدلالة ARII هم أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي SACU (South African Custom Union) الذي يضم كل من مملكة إسواتيني، جمهورية جنوب أفريقيا، ليسوتو وناميبيا، إضافة الى جمهورية بوتسوانا التي تحتل المرتبة السابعة في ترتيب الدول حسب معيار بعد التكامل التجاري.

البلدان الأسوأ أداءًا:

تعتبر كل من الصومال، السودان، تونس، الجزائر ودول القمر أضعف البلدان تكاملا مع باقي البلدان الأفريقية من وجهة النظر التجارية، بحيث تطبق كل من تونس والصومال والسودان وجزر القمر تعريفات جد مرتفعة على صادراتها السلعية، أما فيما يخص الجزائر فيرجع ضعف

أدائها الى محدودية تجارتها البينية مع بلدان القارة الأفريقية وانفتاحها أكثر على القارتين الأوروبية والأسيوية.

الجدول رقم (1): نتائج البلدان الأفضل والأضعف أداءًا لبعد التكامل التجاري بدلالة ARII 2019

حدود نتائج القارة الأفريقية لبعد التكامل التجاري بدلالة ARII						
البلدان الأفضل أداء			متوسط الأداء القاري = 0.383	البلدان الأضعف أداء		
الرتبة	البلد	العلامة		الرتبة	البلد	العلامة
1	إسواتيني	0.730		50	الجزائر	0.226
2	جمهورية ناميبيا	0.715		51	جزر القمر	0.200
3	ليسوتو	0.655		52	تونس	0.189
4	جمهورية جنوب أفريقيا	0.627		53	السودان	0.187
5	زيمبابوي	0.550		54	الصومال	0.111

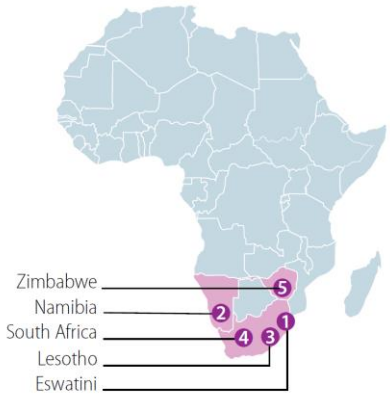

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات اصدار 2019 لدلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII

(UNECA, 2019, p. 34)

2-2-2 بعد التكامل الاقتصادي الكلي MACROECONOMIC INTEGRATION

يعمل تقارب السياسات الاقتصادية الكلية واستقرارها بمنطقة ما على تهيئة بيئة مالية سليمة جاذبة للاستثمارات الأجنبية كما يتيح تماسك مؤشرات تلك السياسات القائمة بين بلدان الحيز محل الدراسة للمستثمرين إمكانية حساب مدى نجاعة استثماراتهم ومدى قدرتهم على التوسع بمشاريعهم بالمنطقة. من وجهة أخرى تعتبر كل من حرية حركة رؤوس الأموال وقابليتها للتحويل محفزان رئيسيان للاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر والغير مباشر الى جانب قدرتهما على توزيع التمويل على القطاعات الأكثر إنتاجية بالبلد.

لقياس تكامل الاقتصاد الكلي بحيز معين تستخدم دلالة ARII ثلاثة مؤشرات (UNECA, 2019) :

أ- معدل التضخم الإقليمي: يقيس المؤشر الفجوة بين معدل التضخم ببلد معين ومعدل التضخم المستهدف بالمنطقة المنتمي لها، في حين عدم توفر أو عدم كفاية البيانات الوطنية الضرورية لقياس هذا المؤشر يتم استخدام المؤشر المعدل الإيجابي الأدنى (أدنى معدل تضخم غير سلبي) بالمنطقة بدله.

ب- قابلية تحويل العملات إقليميا: يقيّم المؤشر مدى سهولة تحقيق الأجانب والمؤسسات الأجنبية لمختلف معاملاتهم التجارية بالمنطقة محل الدراسة، كما يحدد على وجه الخصوص عدد البلدان بالمنطقة التي يتشارك معها بلد ما عملة موحدة أو التي تعتمد فيما بينها عملة خاصة قابلة للتحويل.

ج- عدد اتفاقيات الاستثمارات الثنائية السارية المفعول بين البلدان بالمنطقة: في حالة غياب بيانات مفصلة حول معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي بالحيز محل الدراسة يتم استخدام عدد الاتفاقيات السارية المفعول المتعلقة بالاستثمارات الثنائية بالمنطقة كأساس لتقييم حجم وأهمية تحركات رؤوس الأموال العابرة للحدود مع الحرص على عدم احتساب المعاهدات التي لم يتم المصادقة عليها بعد أو تلك التي تم حضرها لأي سبب كان.

نتائج القارة الأفريقية لبعد تكامل المؤشرات الاقتصادية الكلية لدلالة ARII 2019:

الأداء العام:

ما يلاحظ على الأداء العام لهذا البعد التكاملي هو اعتدال متوسط نتائج القارة بقيمة 0.399 مع تباين غير متجانس في المعدلات الفردية للبلدان بين تلك الأكثر تكاملا وتلك الأقل تكاملا، والذي قد يُفَسَر أساسا بالمستويات المفرطة لمعدلات التضخم المسجلة ببعض البلدان والأقاليم. في حين وجب تسليط الضوء على إعطاء أولية خاصة لتنسيق السياسات المالية والنقدية القارية إذا ما أرادت حكومات القارة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بهذه الأخيرة، فمن شأن توفير مناخ اقتصادي صحي بالبلدان الأفريقية تعزيز معدلات الاستثمارات العابرة للحدود وتعزيز التكامل الاقتصادي القاري الكلي.

البلدان الأفضل أداءًا:

يعتبر المغرب البلد الأكثر تكاملا أفريقيا من حيث المؤشرات الاقتصادية الكلية بتقدمه بفارق شاسع عن المركز الثاني الذي تحتله جمهورية موريشيوس، تليهما كل من مصر، رواندا ومالي، تمثل قائمة هذه البلدان الأفضل أداء عموماً البلدان التي يسهل تحويل عملاتها إلى عملات أخرى وهو حال كل مع الفرنك الرواندي والدرهم المغربي، من جهة ثانية تحتل كل من مصر

والمغرب وجمهورية موريشيوس صدارة البلدان المنفذة حاليا لأكبر عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية الأفريقية، وهو عامل آخر يعزز مركزها في الميدان.

البلدان الأسوأ أداءًا:

البَلَدَان اللذان احتلا أدنى مراتب الجدول من حيث تكامل المؤشرات الاقتصادية الكلية بأفريقيا هما جنوب السودان وأنغولا اللذان اقتربت نتائجهما من الصفر، الى جانب كل من إريتريا، زامبيا وملاوي ودولة جنوب السودان الغير ملزمة حاليا بأي اتفاق استثمار ثنائي بسبب معدلات التضخم المرتفعة المسجلة بها، كما تتضمن القائمة مجموعة البلدان الأفريقية التي تتميز عملاتها بضعف إمكانية تحويلها الى عملات أخرى.

الجدول رقم (2): نتائج البلدان الأفضل والأضعف أداءًا لبعد تكامل المؤشرات الاقتصادية الكلية بدلالة 2019 ARII

حدود نتائج القارة الأفريقية لبعد تكامل المؤشرات الاقتصادية الكلية بدلالة ARII							
البلدان الأفضل أداء			متوسط الأداء القاري = 0.399	البلدان الأضعف أداء			
الرتبة	البلد	العلامة		الرتبة	البلد	العلامة	
1	المغرب	0.809		50	أريتيريا	0.270	
2	جمهورية موريشيوس	0.633		51	مالاوي	0.219	
3	مصر	0.632		52	زامبيا	0.185	
4	رواندا	0.570		53	أنغولا	0.077	
5	مالي	0.542		54	جنوب السودان	0.023	

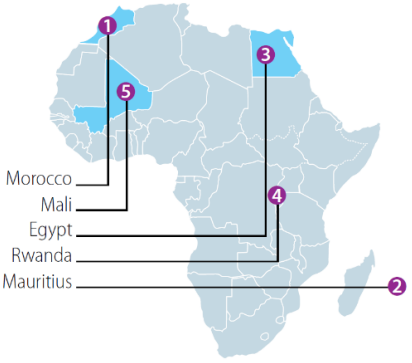

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات اصدار 2019 لدلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII

(UNECA, 2019, p. 34)

3-2-2 بعد تكامل الهياكل الأساسية INFRASTRUCTURAL INTEGRATION

وفقا لمؤشر تطوير البنى التحتية لمصرف التنمية الأفريقي لعام 2018؛ ساهمت استثمارات البنى التحتية لوحدها بأكثر من نصف نمو اقتصاد القارة بالسنوات الأخيرة، على وجه الخصوص تلك التي اختصت بتطوير مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي ساهم بشكل ملحوظ في

تيسير الاتصالات الداخلية والخارجية وتعزيز شبكة المواصلات الأفريقية، في هذا الصدد تستخدم دلالة ARII مؤشرين لقياس درجة التكامل الإقليمي للبنى التحتية بالقارة (UNECA, 2019):

أ- مؤشر تنمية الهياكل الأساسية لمصرف التنمية الأفريقي: مؤشر مركب يقيس درجة تقدم مجموعة عناصر محددة بكل من مجالات: الكهرباء، النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الري والموارد المائية، الطرقات العابرة للحدود وكذا المنشآت الكهربائية الإقليمية، ما يعاب على المؤشر عدم توفر المعلومات الكافية التي تخص هذه العناصر خاصة تلك الإقليمية منها.

ب- نسبة الاتصالات الجوية الإقليمية البينية: يقصد بها نسبة الرحلات الجوية التي يسجلها بلد ما ذهابا و إيابا داخل الإقليم محل الدراسة من اجمالي الرحلات البينية المسجلة على مستوى نفس الإقليم. وتجدر الإشارة الى أنه عام 2019 ومع صدور هذه النسخة من مؤشر ARII كان هنالك 28 بلدا أفريقيا موقعا على اتفاقية انشاء سوق موحدة للنقل الجوي الأفريقي، الا أن هذا المعيار لم يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب المؤشر كون هذا الأخير يعتمد فقط خلال احتسابه على المعطيات المجسدة أو التي تم الانطلاق في تجسيدها على أرض الواقع بغض النظر عن تلك التي لم ينطلق بعد في تنفيذها، وهو ما يزيد المؤشر قيمة ومصداقية كون أساس التكامل هو القدرة على تنفيذ الالتزامات الجماعية وتجسيد المشاريع الإقليمية المتفق عليها.

نتائج القارة الأفريقية لبعد تكامل الهياكل الأساسية لدلالة ARII 2019:

الأداء العام:

تعكس درجة الأداء العام التي احرزتاها القارة بمجال تكامل الهياكل الأساسية والمقدرة بـ 0.220 الوضع المتعثر لهذه الأخيرة بالمجال مع اقتراب العديد من بلدانها من درجة الصفر وتسجيل 31 بلادا لنتائج جد ضعيفة، فقط 11 بلدا من اجمالي البلدان الأفريقية تم اعتبراها متكاملة نسبيا على المستوى الإقليمي بالمجال.

البلدان الأفضل أداءًا:

تحتل دولة جنوب أفريقيا الصدارة بالمجال بدرجة تكامل قدرها 0.898 تليها كل من مصر، جمهورية سيشل، المغرب وتونس بنتائج قدرها 0.585، 0.531، 0.530 و 0.498 على التوالي، بحيث تزخر دولة جنوب أفريقيا بشبكة جوية قوية والأحسن أداء على المستوى القاري ممكنة مواطني البلد وبقية أفراد القارة السفر من بلد أفريقي إلى آخر بكفاءة وأريحية وبنفس السياق تتوفر كل من تونس والمغرب على شبكات نقل جوية جيدة وحسنة الأداء. من ناحيته سجل

مؤشر تنمية الهياكل القاعدية لبنك التنمية الأفريقي BAD أعلى درجاته بكل من سيشل ومصر.

البلدان الأسوأ أداءًا:

تمثل كل من دول جنوب السودان، إريتريا، الصومال، تشاد والنيجر البلدان الأقل تكاملا بالقارة من حيث البنى الأساسية؛ كل هذه البلدان سجلت درجات قريبة من الصفر، كما تحتضن كل من الصومال وجنوب السودان والنيجر وتشاد أيضا أقل الهياكل الأساسية نموا بالقارة حسب مؤشر تنمية الهياكل القاعدية لبنك التنمية الأفريقي BAD، في حين يكمن ضعف إريتريا في عدم كفاءة شبكة خطوطها الجوية.

الجدول رقم (3): نتائج البلدان الأفضل والأضعف أداءًا لبعد تكامل الهياكل الأساسية بدلالة ARII 2019

حدود نتائج القارة الأفريقية لبعد تكامل الهياكل الأساسية بدلالة ARII							
البلدان الأفضل أداء			متوسط الأداء القاري = 0.220	البلدان الأضعف أداء			
الرتبة	البلد	العلامة		الرتبة	البلد	العلامة	
1	جمهورية جنوب أفريقيا	0.898		50	النجير	0.069	
2	مصر	0.585		51	التشاد	0.064	
3	سيشل	0.531		52	الصومال	0.047	
4	المغرب	0.530		53	أريتيريا	0.040	
5	تونس	0.498		54	جنوب السودان	0.009	

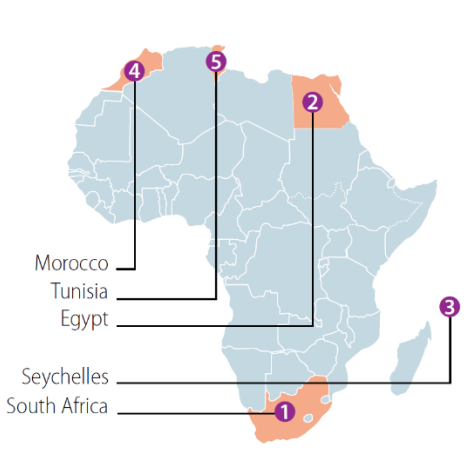

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات اصدار 2019 لدلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII
(UNECA, 2019, p. 34)

4-2-2 بعد حرية تنقل الأفراد FREE MOVEMENT OF PEOPLE

لطالما اعتبرت السياسات الداعمة لتسهيل تمكين الأفراد من تأشيرات الدخول الى بلد ما او حرية تنقلهم اليه محفزا رئيسيا للابتكار ولازدهار الأعمال التجارية والاستثمارات القائمة بحيزه الجغرافي، فسرعان ما يترجم ذلك الانفتاح الجغرافي الى انفتاح نحو آفاق اقتصادية جديدة من شأنها تمكين المؤسسات المحلية والتجار المحليين من الارتقاء بأهدافهم الانتاجية والانخراط

بسلاسل قيم اقليمية أكثر ربحية، في حين تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هام في تحقق ذلك المبتغى عبر تيسير إجراءات السفر والتنقل من جهة وتبسيط لغة الحوار والاتصال بين مختلف الأفراد من جهة ثانية ما يتيح أمامهم فرص أعظم للتعارف واستحداث أسواق جديدة بينهم، في هذا الصدد تستخدم دلالة ARII ثلاث مؤشرات لقياس درجة تكاتف جهود البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بشأن حرية تنقل الأفراد (UNECA, 2019):

أ- عدد البلدان التي تقدم تأشيرات عند الوصول: يحدد المؤشر عدد البلدان التي قد يستفيد مواطنوها من تأشيرات دخول حين وصولهم إلى بلدان أخرى، أي أنه يقيس مدى سهولة سفر وتنقل مواطني ذلك البلد بالإقليم المعني بغية السياحة، التجارة أو لمجرد القيام بأعمال يومية.

ب- عدد البلدان التي تتطلب تأشيرات دخول: يحدد المؤشر عدد البلدان التي يحتاج مواطنوها بالضرورة إلى تأشيرة عند سفرهم إلى أحد البلدان الأخرى بالمنطقة.

ج- بروتوكول "كيغالي" المتعلق بحرية تنقل الأشخاص: يشير المؤشر الى وضع البلد محل الدراسة اتجاه بروتوكول "إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والتأسيس"، فهو يوضح اذا ما تمت المصادقة عليه او لا من طرف ذلك البلد (مشيرا برقم "1" الى البلدان المصادِقَة و برقم "0" الى البلدان التي لم تصادق عليه بعد)، وبمجرد تفعيل هذا البروتكول فإنه يسمح لطلاب وعاملي وباحثي ومقيمي المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بالتنقل بحرية داخل أراضي مجمل البلدان الموقعة.

نتائج القارة الأفريقية لبعد حرية تنقل الأفراد لدلالة ARII 2019:

الأداء العام:

أوضحت دراسات هذا البعد على مجمل بلدان القارة نتائج متباينة متراوحة بين العلامة الكاملة و علامة 0.006 والموزعة حول متوسط مقدر بـ 0.441؛ تعكس هذه النتيجة الحواجز التي يواجهها المواطنون الأفارقة عند السفر وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة تحقيق الاندماج بالقارة بصفة عامة وتسيير الأعمال التجارية بصفة خاصة. من شأن الانضمام إلى بروتوكول "كيغالي" المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وكذا زيادة انفتاح البلدان الأفريقية على السياسات الداعمة لتيسير تأشيرات الدخول اليها تحسين درجات هذا البعد اثر خفض تكاليف المعاملات ونمو حجم التجارة البينية والرفع من كفاءة الإنتاج كنتيجة حتمية للانخراط بالأسواق الإقليمية.

البلدان الأفضل أداءًا:

بنتيجة كاملة (1.000) تنافست كل من جزر القمر، جيبوتي والصومال على أعلى درجات الترتيب فيما يتعلق بمجال حرية تنقل الأفراد داخل الأقاليم الأفريقية، بحيث أنه يتسنى

لمواطني كافة البلدان الأفريقية البالغ عددها 53 بلداً الحصول على تأشيرة دخول بمجرد وصولهم إلى هذه البلدان كما أن ثلاثتها مصادقة على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص لكيغالي. تليها ترتيبا كل من موريتانيا والموزمبيق التي حققت بدورها نتائج مرضية بالمجال كونها مصادقة أيضا على البرتوكول.

البلدان الأسوأ أداءًا:

تمثل كل من ليبيا، إريتريا، إثيوبيا، بوروندي والجزائر أقل البلدان تكاملاً من حيث حرية تنقل الأفراد داخل الأقاليم الأفريقية بنتائج شبه منعدمة، كما لم يتم المصادقة على بروتوكول "كيغالي" من طرف أي من هذه البلدان مطالبة معظم مواطني القارة الأفريقية بالحصول على تأشيرة دخول لزيارة أراضيهم.

الجدول رقم (4): نتائج البلدان الأفضل والأضعف أداءًا لبعد حرية تنقل الأقراد بدلالة ARII 2019

حدود نتائج القارة الأفريقية لبعد حرية تنقل الأفراد بدلالة ARII								
البلدان الأفضل أداء			متوسط الأداء القاري = 0.441			البلدان الأضعف أداء		
الرتبة	البلد	العلامة				الرتبة	البلد	العلامة
1	جزر القمر	1.000				50	الجزائر	0.037
2	جيبوتي	1.000				51	بورندي	0.037
3	الصومال	1.000				52	اثيوبيا	0.025
4	موريتانيا	0.951				53	اريتيريا	0.019
5	الموزمبيق	0.944				54	ليبيا	0.006

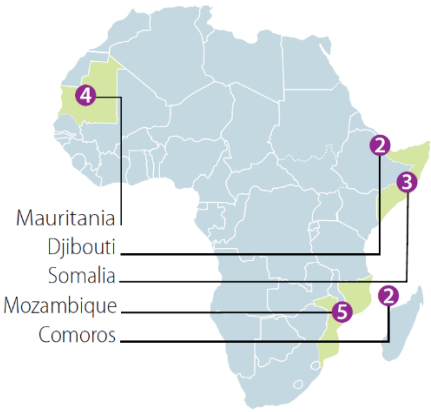

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات اصدار 2019 لدلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII
(UNECA, 2019, p. 34)

5-2-2 التكامل الإنتاجي PRODUCTIVE INTEGRATION

يؤدي بلد ما أداءًا جيدا من حيث التكامل الإنتاجي إذا ما كانت طاقته الإنتاجية مكملة لقدرات البلدان المجاورة له بالمنطقة أو البلدان التي يقيم معها علاقات تجارية متبادلة، بحيث يختص بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو يكلف بعنصر انتاجي معين ضمن سلسلة إنتاجية معينة

بطريقة تمكنه من الاستفادة من وفرات الحجم[2] أو القيم المضافة المحققة من الميزات النسبية التي تتميز بها مساهمته، ومع ارتفاع القدرة الشرائية لمستهلكي البلدان الأفريقية فإن السلع الوسيطة التي يساهم بها بلد ما في انتاج سلعة نهائية معينة ستكون ذات أهمية بالغة للسوق المحلي الأفريقي.

يستند بعد التكامل الإنتاجي لدلالة ARII في حسابه على ثلاثة مؤشرات رئيسية لتقييم مدى مشاركة بلد معني بسلاسل القيم الإنتاجية وعمليات التوريد الإقليمية محل الدراسة (AU/AFDB/UNECA, 2019, p. 12) :

أ- حصة الصادرات البينية من المنتجات الوسيطة: يتعلق المؤشر بصادرات الدولة المعنية من منتجات وسيطة أو نصف مصنعة كنسبة مئوية من اجمالي صادراتها البينية.

ب- حصة الواردات البينية من المنتجات الوسيطة: يتعلق المؤشر بالواردات التي تأتي للبلد المعني من داخل المنطقة محل الدراسة من منتجات وسيطة او نصف مصنعة من اجمالي وارداتها البينية بالمنطقة.

ج- مؤشر تكامل المبادلات السلعية: يعتبر من أهم المؤشرات التي اعتمد عليها مصممو دلالة ARII لتقييم درجة التكامل الإنتاجي الفعلي للبلد بالمنطقة المنتمي اليها، بحيث أنه يقارن ملف صادرات هذا البلد مع ملف صادرات المنطقة ككل محل الدراسة وتمثل النتيجة اجمالي القيمة المطلقة لناتج الفرق بين حصة واردات وحصة صادرات البلدان محل الدراسة بالنسبة للمنطقة ككل مقسومة على اثنان (فارق الحصتين/2).

نتائج القارة الأفريقية لبعد التكامل الإنتاجي بدلالة ARII 2019:

الأداء العام:

أوضحت دلالة ARII بأن بعد الاعتماد الإنتاجي المتبادل بين البلدان الأفريقية يمثل أضعف حلقات التكامل القاري بنتيجة قدرت بـ 0.201 مسجلا بذلك أضعف نتيجة للأبعاد الخمس بالرغم من أهميته البالغة كونه المعبر الرئيسي عن القدرات الإنتاجية والتصديرية لهذه البلدان والمرآة العاكسة لقدة القارة على إنجاح مشروع التحول الإنتاجي والاندماج بسلاسل القيم العالمية، كما تجدر الإشارة الى أن ثلاثة وثلاثون (33) دولة سجلت معدلات أقل من المتوسط القاري لهذا البعد.

البلدان الأفضل **أداءًا**:

[2] تعبِر وفرات الحجم (Economie of scale) في مجال الاقتصاد الكلي عن مزايا التكلفة التي تستفيد منها الشركات من زيادة حجم الانتاج المحقق، بحيث تتناقص تكلفة انتاج كل وحدة إضافية من سلعة ما كلما ارتفع حجم الإنتاج.

احتلت دولة جنوب أفريقيا الصدارة بمجال التكامل الإنتاجي مسجلة نتيجة كاملة بهذا البعد على المستوى القاري (1.000)، برجل الفضل في ذلك الى احتلال صادرات وواردات هذا البلد من منتجات وسيطة لأكبر حصة من اجمالي الصادرات والواردات البينية القارية الى جانب تسجيل البلد أفضل نتيجة فيما يخص مؤشر تكامل المبادلات السلعية. سجلت النيجر ثاني أحسن نتيجة لهذا البعد والمقدرة بـ 0.364 بفضل ازدهار صادراتها لسلعة الوقود، تليها كل من أنغولا، تونس وزامبيا بفضل تكامل مبادلاتها السلعية من منتجات وسطية فيما بينها الى جانب الأرقام الجيدة لواردات زامبيا من المعدات الصناعية (UNECA, s.d.).

البلدان الأسوأ **أداءًا**:

أقل البلدان تكاملا انتاجيا مع القارة الأفريقية هي كل من جمهورية الكونغو 0.049، ليسوتو 0.052، اثيوبيا 0.069، موريتانيا 0.072 والنيجر بنتيجة 0.073، والتي يرجع عجز معظمها في تحقيق نتائج مرضية بهذا البعد الى ضعف مبادلاتها السلعية البينية من المنتجات الوسيطة التي قد تدخل ضمن سلاسل انتاجية أفريقية.

ما يجب أن نستنتجه من هذه النتائج أن عوامل الإنتاج غير موزعة بشكل أنسب على بقاع القارة الأفريقية وأن البلدان لا تستفيد من مزاياها النسبية جراء ذلك، قد يرجع السبب الى عدم كفاءة الخدمات اللوجستية الضرورية لسيرورة عمليات التوريد الإقليمية وانعدامها تماما بالعديد من البلدان الغير نامية ما أدى الى ارتفاع تكاليف الشحن بالقارة الأفريقية، إضافة الى احتلالها الصدارة بأعلى تكاليف صيانة لشبكات الطرق والسكك الحديدية عالميا حسب التقرير المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي AUC ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعام 2019 الذي اصدر تحت عنوان "ديناميكيات التنمية بأفريقيا 2019: تحقيق التحول الانتاجي"، حيث أكد التقرير على حدة تكاليف الشحن بالسكك الحديدية بالقارة الأفريقية التي باتت تضاهي 150% تكلفة الشحن بأمريكيا اللاتينية و200% تكلفة الشحن بالقارة الآسيوية (Commission de l'Union Africaine/OCDE, 2019, p. 61) وهو ما يعرقل الى حد كبير حركة التجارة البينية بين البلدان الأفريقية ويحد من اعتمادهم المتبادل على ميزات اقتصادياتها النسبية.

الشكل رقم (2): مقارنة بين تكاليف الشحن بالقارة الأفريقية والقارتين الآسيوية والأمريكية بعام 2019

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومفوضية الاتحاد الأفريقي لعام 2019 (Commission de l'Union Africaine/OCDE, 2019)

الجدول رقم (5): نتائج البلدان الأفضل والأضعف أداءًا لبعد التكامل الإنتاجي بدلالة ARII 2019

حدود نتائج القارة الأفريقية لبعد التكامل الإنتاجي بدلالة ARII					
البلدان الأفضل أداء			متوسط الأداء القاري = 0.201	البلدان الأضعف أداء	
الرتبة	البلد	العلامة		الرتبة	البلد	العلامة
1	جنوب أفريقيا	1.000		50	موريتانيا	0.072
2	نيجيريا	0.364		51	أثيوبيا	0.069
3	أنغولا	0.340		52	ليزوتو	0.052
4	تونس	0.340		53	جمهورية الكونغو	0.049
5	زامبيا	0.324		54	كونغو الديمقراطية	0.049

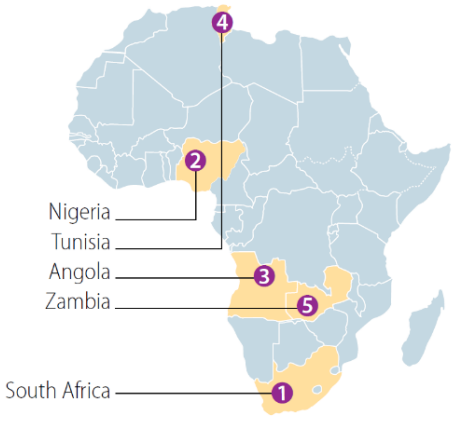

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على معطيات اصدار 2019 لدلالة التكامل الإقليمي الأفريقي ARII

(UNECA, 2019, p. 34)

الخلاصة

يرجع السبب الرئيسي لضعف تكامل بلدان القارة الأفريقية الى ضعف قدراتها الإنتاجية وضآلة كفاءة العامل البشري بسبب تدهور ظروف العمل وعدم ملاءمتها بالعديد من مناطق القارة ما أدى الى انخفاض نسبة إنتاجية العمالة الأفريقية الى إنتاجية العمالة الآسيوية بمعدل 17% خلال العشرين سنة المنقضية من 67% عام 2000 الى 50% عام 2018 كما تمت الإشارة اليه في نقطة سابقة، كما تلفت انتباهنا نسبة معدل إنتاجية القارة الأفريقية الثابتية أمام معدلات إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تتجاوز 12% على امتداد طول نفس الفترة الزمنية (2000-2018) رغم استحواذ القارة على أكبر قدرة شبابية بالعالم، بحيث تشتمل البلدان الأفريقية على 282 مليون عامل يشغرون وظائف خطرة بظروف جد صعبة وأن 30% منهم يعيشون أدنى مستويات الفقر إضافة الى كون ما لا يقل عن 91% من اليد العاملة الأفريقية المستغلة خارج مجال القطاع الزراعي منطوية تحت خانة القطاع الغير الرسمي أو الغير قانوني، ما يفسر تدني مستويات دخل العامل الأفريقي وانعدام حقوقهم المهنية والإنسانية بالعديد من أقطاب القارة (Commission de l'Union Africaine/OCDE, 2019, p. 66).

نتائج الدراسة

استنادا الى تلك النتائج التي تعكس بوضوح واقع انخفاض معدلات إنتاجية القارة الأفريقية؛ تتضح لنا أهمية مسارعة الحكومات الأفريقية وبشكل حتمي الى التحول الإنتاجي وتطوير قطاعاتها الإنتاجية والصناعية والتحويلية إذا ماكنت تصبو الى تحقيق الأهداف المسطرة بشتى المبادرات الأفريقية القائمة والهادفة الى النهوض بالقارة الأفريقية، على رأسها مبادرة الاتحاد الأفريقي الذي أدرج هدف "تحويل هيكل الإنتاج الأفريقي" ضمن أولويات العشرية الأولى لأجندة 2063 الرامية أساسا الى استحداث مناصب ومهن لائقة بالمجتمعات الأفريقية والمتساوية الفرص بين الذكور والإناث الى جانب تطوير البنى التحتية الإنتاجية والحث على الابتكار واستخدام التكنولوجيا بالقطاعات الزراعية والتحويلية.

قائمة المصادر والمراجع

AU/AFDB/UNECA. (2019). *INDICE DE L'INTEGRATION REGIONALE EN AFRIQUE (IIRA): NOTE METHODOLOGIQUE.* Addis-Abeba, Côte d'Ivoire: AU/AFDB/UNECA.

Commission de l'Union Africaine/OCDE. (2019). *Africa's Development Dynamics 2019 : Achieving Productive Transformation.* Paris/Addis Ababa: OCDE/Commission de l'Union africaine.

UNECA. (2019). *Indice de l'intégration régionale en Afrique Edition 2019.* Addis-Abeba: UNECA.

UNECA. (بلا تاريخ). *AFRICA REGIONAL INTEGRATION INDEX - Methodology*. تاريخ الاسترداد 09 05، 2021، من www.integrate-africa.org: https://www.integrate-africa.org/about-the-index/methodology/

UNECA. (بلا تاريخ). *Productive Integration*. تاريخ الاسترداد 09 05، 2021، من www.integrate-africa.org: https://www.integrate-africa.org/rankings/dimensions/productive-integration/

Union, African. (بلا تاريخ). *Agenda 2063: The Africa We Want*. تم الاسترداد من African Union: https://au.int/agenda2063/overview

United Nations Econmic Comission For Africa. (بلا تاريخ). *AFRICA REGIONAL INTEGRATION INDEX PLATFORM*. تاريخ الاسترداد 07 08، 2021، من www.integrate-africa.org: https://www.integrate-africa.org/about-the-index/uneca/

الأمم المتحدة. (2018). *اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدّم التشخيص القطاعي لسلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا*. القاهرة: ديسمبر.

الأونكتاد. (2019). *قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية*. جنيف: الأونكتاد.

زرا زر العياشي. (31 12، 2014). فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، صفحة 286. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81657